جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

وثيقة استراتيجية حول

مكانة البحث العلمي في جامعة قطر

تمهيد

طرحت جامعة قطر عام ٢٠١٤ خطتها الخمسية الخاصة بالبحث العلمي (امتدت الخطة السابقة بين ٢٠٠٨ – ٢٠١٣). ولقد حققت الجامعة تميزا أكاديميا واضحا خلال العقود الأربعة المنصرمة. وتهدف الجامعة من خلال الخطة البحثية الجديدة إلى توسيع آفاق رسالتها البحثية بشكل استراتيجي من خلال تقوية ملفها البحثي بصورة ملموسة. وهذا الأمر يتطلبه أيضا عزم جامعة قطر الحثيث على موائمة أهدافها على نحو متناغم مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والخطة الوطنية للبحوث بما يخدم قطر والمنطقة جمعاء على أفضل وجه ممكن. علاوة على ذلك، وبحكم كونها جامعة وطنية تتمتع بخبرات وبنية تحتية وموارد متطورة، فأنها تطمح من خلال المنظومة البحثية الجديدة إلى تحقيق دور رائد ليس في مجالي الابتكار والاكتشاف حسب، ولكن أيضا في تربية جيل جديد من الباحثين والأكاديميين والمعلمين القطريين المؤهلين لتأسيس اقتصاد قطري قائم على المعرفة.

ولتطبيق الخطة الجديدة، لابد للجامعة أن تشرع في السعي الحثيث نحو العمل على تأسيس هيكل معدل للبحث العلمي يحددُ بوضوح طبيعة التوقعات وميثاق العمل لكل الأطراف المعنية بحيث تصمم طريقة عمل الجامعة بطريقة تحقق الأهداف المرجوة منها. وتبعا لذلك، لابد من صياغة مبادئ توجيهية عامة بحيث يكون هناك إدراك واضح لدى الأطراف المعنية/ والوحدات المختلفة فيما يخص:

- الأهداف النهائية الرئيسة
- أساليب وطرائق تحقيق هذه الأهداف
- والتوقعات والأدوار التي ينبغي أن تقوم بها كل وحدة وكل فرد بما يضمن النجاح.

ترسي هذه الوثيقة هذا الأساس، وتمثل مقدمة لتطوير أية خطة إستراتيجية للبحوث والتطبيق اللاحق لخريطة الطريق، وتوجه الجامعة على المسار الجديد من خلال توفير قواعد إرشادية عامة لضمان التميز.
تمثل هذه الوثيقة "نقطة مرجعية" لكافة الوحدات داخل الجامعة لقياس التوقعات البحثية وفق معايير المخرجات والتأثير؛ وتستطيع كل وحدة أن تستعمل هذه القواعد الإرشادية كي تأقلم سياساتها بما يطور البرامج البحثية الحالية أو استحداث برامج جديدة، بحيث يؤدي ذلك الى تحسين الملف البحثي الكلي للجامعة من خلال الموائمة الدقيقة مع الأهداف المستجدة.
وتمثل هذه الوثيقة ايضا إعلان عن نوايا الجامعة موجه الى الطلبة الحاليين والملتحقين مستقبلا وإلى المتدربين وأعضاء هيئة التدريس أوالباحثين بأن النموذج الجديد/ المقاييس الجديدة تمثل جزءا أساسيا من الطريقة التي يجري بها / أو سوف يجري بها البحث ويُستعمل في جامعة قطر.

وهذه الوثيقة بمثابة برهان لوحدات الجامعة في الداخل والخارج بأنه قد تم وضع مبادئ / قواعد إرشادية واضحة لتحقيق الأهداف البحثية الجديدة من خلال عملية فكرية عميقة مدعومة بمساهمة/ مشاركة واسعة، وأن المنافع والأهداف المعدلة التي يمكن أن تحققها هذه الأهداف البحثية للأجيال الجديدة والمجتمع (محليا وإقليميا وعالميا) قد تم ضمانها.

وبذلك فأن هذه الوثيقة تظهر بأن الجامعة، وقبل تطوير خطتها البحثية الإستراتيجية الجديدة واعتمادها وتطبيقها، قد وضعت مبادئ إرشادية أساسية تضمن صعود الجامعة نحو تميز بحثي أعظم.

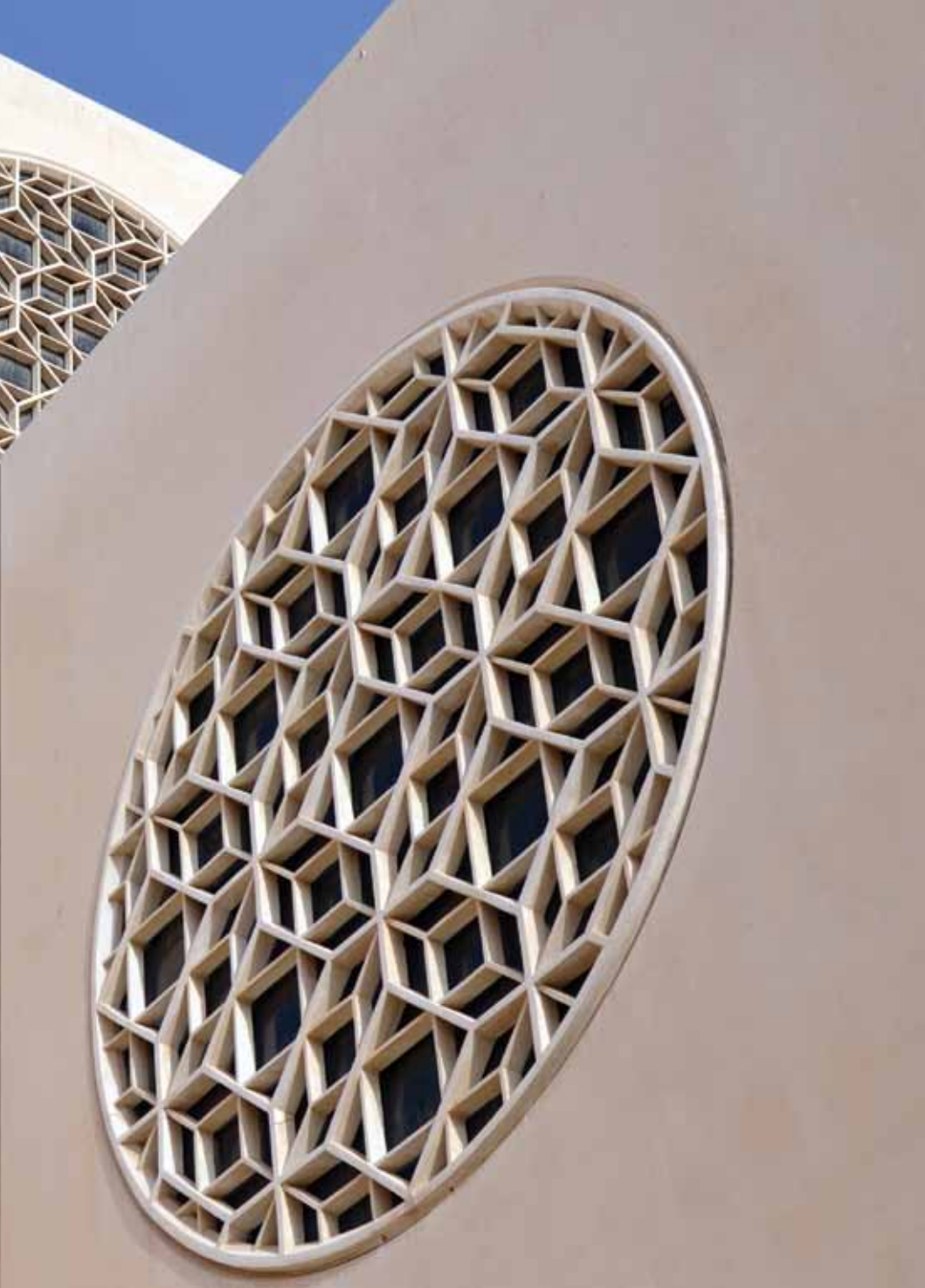

تعزيز مكانة البحث العلمي ونشر التعلم القائم على حب الاستطلاع

تهدف هذه الوثيقة الى وضع البحث العلمي في مكانة مميزة ضمن رسالة جامعة قطر ورؤيتها، وأن يتم دمجه بشكل متكامل مع التجارب والخبرات التعليمية المتميزة والفريدة التي توفرها الجامعة لوحداتها المتعددة. وتطمح الجامعة إلى نيل الريادة في المنطقة بأسرها، كمؤسسة أكاديمية وطنية مرموقة على أعلى مستوى، تلتزم بتوفير بيئة تعليمية إبداعية للطلاب ركيزتها الخبرة البحثية المتميزة والبنية التحتية المستندة على الابتكار والاكتشاف العلمي وريادة الأعمال التجارية. وتتطلع الجامعة إلى الحصول على الاعتراف/الحضور الدولي الملحوظ من خلال تقديم أنموذج ريادة إقليمية وخبرة عالمية في مجالات حيوية وهامة للمنطقة وللعالم أجمع ومجابهة التحديات المحلية. ويمكن تحقيق هذا فقط من خلال تبني بعض المبادئ والمعايير الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف البحثية المتجددة لجامعة قطر، وإرساء أطر إدارية هيكلية فاعلة يسهل تطبيقها على أرض الواقع.

وتعدُّ هذه الوثيقة الإستراتيجية بمثابة توصية عامة بإجراء بحوث علمية توفرمجموعة من المبادئ الضرورية اللازمة لإنجاز الأهداف المرجوة المذكورة أعلاه لكل من قطاع الطلاب والمتدربين وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المحلي قاطبة. وتمثل هذه الوثيقة في صيغتها النهائية بمثابة

١. الدليل الأساسي الإرشادي لتنظيم الجهد البحثي وتسهيله وتسويقه داخل الجامعة بالتعاون مع الكيانات/ الوحدات المختلفة من كليات ومراكز ومعاهد وغيرها،

٢. إطار لتفاعل الجامعة مع الهيئات المختلفة والجهات المعنية داخل قطر وخارجها

٣. أساس ودليل لخريطة طريق البحث العلمي الجديدة ٢٠١٤م – ٢٠١٩ وخطة تطبيقها، ومن ثم توجيه الجامعة نحو عهد جديد من التقدم.

أ
المقدمة

تَشكلَ المشهد المتغير للتعليم والبحث العلمي في دولة قطر بصورة كبيرة من خلال مبادرات عديدة أطلقتها جهات مختلفة في الماضي القريب، تؤكد كلها حاجة الدولة الماسة بأن تكون على مسار اقتصاد قائم على المعرفة. ويتطلب هذا الأمر بحوثا طليعية في مجالات لها أهميتها الكبرى لكل من دولة قطر والمنطقة بأسرها، وتتطلب مستوى متميزا من الاكتشافات وريادة الأعمال في مجالات قائمة حاليا وناشئة لها أهميتها الاستراتيجية، والتي بدورها ستمكن الدولة من تحقيق الريادة الإقليمية ونيل الاعتراف الدولي. تؤكد الخطة الاستراتيجية ٢٠١٣ - ٢٠١٦ م لجامعة قطر بصورة واضحة على أهمية الحاجة الماسة للبحث العلمي (وتحديدا في جزء "مجالات الأداء الأساسية" ٢) كمكون أساسي لتحقيق استدامة الجامعة ومدى تقدمها.

تتمتع جامعة قطر بوضع مميز يؤهلها لاغتنام فرصة تطوير ملفها البحثي على نحو هام لأنها:

١. الجامعة الوطنية في قطر،

٢. لها تقاليد عريقة في توفيرالتعليم فائق الجودة،

٣. تتمتع بنقاط قوة متنوعة في الإنتاجية البحثية في العديد من المجالات متمثلة في مختلف الكليات والمراكز البحثية والمعاهد.

ومن هذا المنطلق، فإن من الضروري القيام بتطوير هادف لسياسة/خطة فاعلة مُحكمة تجعل من البحث فائق الجودة سمة أساسية في إطار جامعة قطر – من النوع الذي يضع الجامعة على طريق التعلم القائم على حب الإستطلاع والبحث العلمي الموجه نحو الابتكار والذي له تأثيره المجتمعي والاقتصادي المتنامي. أن خطة تضع هذه الأهداف بعين الاعتبار، سوف تسمح للجامعة بأن:

١. تستفيد على أفضل وجه من فرص التمويل التي تقدمها مؤسسة قطر والعديد من هيئات التمويل المحلية والدولية والجهات المعنية والشركاء، إلخ.

٢. تطور دعامة محورية مركزية لتنظيم ودعم وتنشيط البحث العلمي الفردي والبيني،

٣. تحث على التفاعل المتزايد بين الوحدات المختلفة داخل الجامعة وتزيد من تفاعلها مع الهيئات والمراكز البحثية الوطنية،

٤. تخطط بشكل إستراتيجي لتطوير البنية التحتية والخبرات في البحث العلمي والإستثمار فيها بحيث تتوافق مع الأولويات الوطنية مع الحد في الوقت ذاته من إحتمالية القصور في البنية التحتية للبحث العلمي الناجم عن التوسع المطرد السريع في الملف البحثي لجامعة قطر،

٥. تجعل البحث العلمي جزءا من استراتيجية التعلم بالممارسة بين كل من الطلبة والخريجين والمتدربين وأعضاء هيئة التدريس والباحثين ومساعديهم،

٦. وتجذب الطلبة من قطر والمنطقة بأسرها إلى جامعة قطر في مختلف التخصصات الأساسية في العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات من خلال توفير بيئة تعلم جذابة تركز على الإلمام بطرق البحث الحديثة لفهم أفضل للعناصر الرئيسية في العلوم الأساسية.

وعلاوة على ذلك، ستضع هذه السياسة جامعة قطر على مسار النمو العمودي، وتضمن الاعتراف الإقليمي والدولي بها في مجالي البحث والتدريس. كما ستبعث برسالة واضحة للمؤسسات والشركاء والمجتمع المحلي قاطبة بأن جامعة قطر تحرز تقدما ملحوظا نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ م، وبأنها ملتزمة بأن تصبح مؤسسة تعليمية وبحثية متقدمة معترفا بها دوليا، تضع في الاعتبار الأولويات الإقليمية في الوقت نفسه. وتهدف هذه الوثيقة، وفق وعي مسبق، الى ضم العناصر الأساسية اللازمة لتطوير البحث العلمي كما هو محدد ومعلوم في الجزء الخاص ب"مجالات مؤشرات الأداء الأساسية ٢" في الخطة الإستراتيجية لجامعة قطر، وتسهب أكثر في تفصيل هذه العناصر من أجل ضمان نجاح الجامعة المستقبلي.

وغني عن القول بأن الجامعة سوف تستثمر بشكل استراتيجي في استقطاب

أعضاء هيئة تدريس/باحثين إضافيين لتطوير "مجموعة تخصصات" قوية في التخصصات ذات الأهمية الإستراتيجية. و يتطلب هذا التزاما مسبقا بتوفير موارد مالية مناسبة لأغراض التوظيف والبنية التحتية والمنشآت.

سوف يؤكد الملف البحثي المطور لجامعة قطر على التزام الجامعة إزاء المجتمع القطري وجيل الشباب. ويعكس بوضوح نية الجامعة بأن:

١. توفر إمكانيات تعلم متطورة،

٢. تزيد مستوى الوعي بأهمية البحث العلمي،

٣. تُطلع المجتمع المحلي على المخرجات وأهميتها الوطنية والإقليمية،

٤. تجتذب مشاركة مجتمعية أكبر في أنشطتها.

تؤمن الجامعة بأنه من خلال خلق بيئة بحثية خلاقة مصممة لتحفيز الشباب كي يكونوا شركاء في التعلم والبحث المستند على حب الإستطلاع، إنما تؤكد إلتزامها في تهيئة جيل جديد من القادة يتمتعون بقدر متزايد من الوعي والمسؤولية.

ب

الإجراءات

تلخص الفقرات التالية الإجراءات على المديين المنظور والبعيد التي تسمح للجامعة بتحقيق الأهداف التي ذكرت أعلاه للارتقاء بالبحث وتوجيهه وتشجيع التعلم القائم على حب الإستطلاع فيها.

إدارة البحث: ضمان وجود بنية كفوءة وفعالة لتنسيق البحث في جامعة قطر

من الضروري الحفاظ على بنية مركزية عالية الكفاءة والتنسيق لدعم البحث وتنفيذه (مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث) تعمل على:

١. تشجيع الإبداع وغزارة الإنتاجية البحثية،

٢. متابعة تطوير البنية التحتية وتنمية الموارد لضمان استعمال أمثل في كل مرافق الجامعة،

٣. تطوير مقترحات المنح المقدمة، مراجعة المقترحات في مرحلة ما قبل التقديم، وتوفير الدعم في مرحلتي قبل وبعد التقديم،

٤. المشاركة مع وحدات الجامعة المختلفة في تجانس ومتابعة النمو البحثي الكلي

٥. الإشتراك في عملية تعيين الباحثين،

٦. تسهيل التفاعل داخل منظومة الجامعة وخارجها بما في ذلك البحث عن وتوفير فرص جديدة للتعاون / الدعم البحثي على المستويين المحلي والعالمي لأعضاء هيئة التدريس

٧. القيام بدور إشرافي على تنفيذ خطة الجامعة البحثية. وتتطلب هذه الأنشطة تنسيقا عاليا بين كل من مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث ومختلف الكليات والإدارة العليا في جامعة قطر.

يُعدُ وجود آلية واضحة المعالم للإبلاغ، وتحديد واجبات الوحدات البحثية المختلفة ضمن جامعة قطر أمرا ضروريا للإداء السلس لكل الوحدات ضمن مكتب البحوث وبالترابط مع الهيكل الإداري للجامعة.

تساعد اللامركزية في توزيع المسؤوليات والإدارة العامة للوحدات المختلفة بالترابط مع نظام مساءلة وإبلاغ واضحين في تقليل الهدر وخلق الكفاءة وزيادة أعداد من يمتلكون حقوق الإنجاز/ إتخاذ القرارات. ولسوف يطور مكتب نائب رئيس الجامعة للبحث خطة بالتعاون مع كل الوحدات لتشكيل مثل هذه البنية التنفيذية من خلال توفير مظلة إدارية تخدم كل الكليات والوحدات البحثية.

أن العنصر الأساسي في كل هذا هو رفع سقف التوقعات قدر تعلق الأمر ببحوث تلهمها النظريات وتستند على التطبيقات مدعومة بقوة من قبل مكتب لنقل المعرفة/ التكنولوجيا تحت إشراف مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث. ولسوف يرسل هذا إشارة واضحة للممولين والشركاء معا حول التزام جامعة قطر بتطوير حقوق الملكية الفكرية ونقلها لغرض تعزيز رؤية الإقتصاد القائم على المعرفة في دولة قطر.كما سوف يمثل ذلك برهانا من جامعة قطر على أن نمو الاقتصاد وتنوعه هما عنصرين اساسيين للبحث الذي تجريه الجامعة.

برامج الأولويات البحثية للفترة من ٢٠١٣ م – ٢٠١٨ م: الدخول في طور التنفيذ

تم تحديد الأولويات البحثية لجامعة قطر خلال السنوات الخمس القادمة والموضوعات (الثيمات) البحثية الأساسية والفرعية في كل مجالات الأولويات الأربعة من خلال عملية واسعة النطاق اتسمت بدرجة عالية من الشمولية ضمت مختلف أعضاء هيئة التدريس وإدارة الكليات والمراكز البحثية والمعاهد والوحدات

المعنية. وتتوافق الأولويات البحثية التي تضم ١٣ موضوعا بحثيا مع الأولويات الوطنية للبحث العلمي ورؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠م. ويُعدُّ تبني منهج منظم (أي خطة تنفيذ فاعلة) أمرا جوهريا للبدء بتنفيذ مرحلي تدريجي للبرامج المنسقة/البينية في مجالات الأولويات البحثية، مع الإلتزام بإعطاء الأولوية للمقترحات جيدة الإعداد ذات التنافسية العالية والتي اشترك في إعدادها باحثون من العديد من وحدات الجامعة في التخصصات ذات الأهمية الإستراتيجية.

لابد من التسليم أيضا بأن من الضروري التنبه الى المجالات البحثية المستجدة حيث يمكن استغلال نقاط القوة في جامعة قطر بشكل أمثل بما يتيح لها التمتع بريادة مبكرة. وينبغي أن تبقى هذه العملية الفعالة متواصلة لضمان تشجيع الإبداع البحثي ودعمه ولكي يتم تشخيص المجالات البحثية المستجدة ذات الأهمية بالنسبة للجامعة ودولة قطر على نحو مستمر.

يتوقف تحقيق الطموحات المرتقبة الوارد ذكرها في هذه الوثيقة على إنسيابية السياسات والإجراءات على كافة المستويات داخل الجامعة، مثل المشتريات، والتوظيف، والموارد البشرية، وتمويل الأبحاث المبدئي ... إلخ. وينبغي، قبل الشروع في التنفيذ، تشخيص العوائق/ والعقبات وتحديد الطرق/والوسائل اللازمة للتعامل معها.

المراكز والمعاهد: التنسيق، والأستفادة القصوى من الموارد وتلاقح الأفكار

إذا أخذنا بعين الاعتبار إطلاق برامج البحث الموحدة في الجامعة في مجالات الأولويات الأربعة وبضمنها الموضوعات البحثية الرئيسية والفرعية الثلاثة عشرة، يصبح أمرا ضروريا تعزيز مراكز ومعاهد البحث الحالية. بيد أن هذا الأمر يجب أن يراعي الفائدة النسبية المرجوة من هذه المراكز والمعاهد في شتى أنحاء الجامعة، وكذلك دورها في تطوير الأولويات البحثية آنفة الذكر. ولأن من المتوقع أن تكون البرامج البحثية التي تم إطلاقها ذات طبيعة بينية، ، فإن التعيينات المشتركة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين عبر الكليات ومراكز البحوث ستمثل قيمة مضافة للبحث العلمي. ويعد الإستغلال الأمثل والكفوء للموارد والبنى التحتية والمعدات والخبرات المتوفرة في المراكز عوامل اساسية للتطور الأفضل لهذه المؤسسات المتخصصة. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري تقييم فوائدها وانتاجيتها بشكل دقيق في ضوء جدواها للجامعة ككل، وأهمية إنتاجها البحثي وكذلك جدواها الإقتصادية والريع الإستثماري المرجو منها. وينبغي أن تكون معايير تقويم الآداء سهلة المقارنة مع مثيلاتها في أماكن أخرى بشكل واضح. وفي المراحل اللاحقة، وإذا كان ممكنا لهذه الوحدات أن تدر ريعا للجامعة عبر الخدمات التي تقدمها للمجتمع والشركاء، فأنها يجب أن تشجع بقوة لتوريد جزءا من ميزانيتها من خلال مثل هذه الآلية/ الآليات، شريطة أن تكون هذه الخدمات ضمن التخصصات الأساسية لتلك الوحدة، وأنها يمكن أن تؤسس لتعاون إيجابي، ولا تؤثر على الجهد البحثي الذي تنجزه تلك الوحدة أو أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

تطوير المنشآت والبنية التحتية

يتطلب تطويرالملف البحثي الكلي في الجامعة تحسينا متواصلا للمنشآت والبنية التحتية. ومن هذا المنطلق، ينبغي توجيه جهودا منسقة لتحقيق ما يلي:

I. االإستعمال الأمثل للبنية التحتية والموارد الحالية المتوفرة، وتقليل الهدر في استعمال الأجهزة والبطالة في المختبرات، ووضع آلية للإستفادة من

الموارد التي توفيرها بهذه الطريقة في عملية الصيانة والتطوير.

٢. الحصول على/إيجاد بنية تحتية وموارد وتقنيات جديدة تلبي الاحتياجات البحثية المتزايدة وتقلل من معدلات النقص في المعامل والمكاتب.

٣. تأسيس تجمع من المختبرات الأساسية تهدف الى مشاركة أوسع للطلبة، ولأغراض الإبداع والتعلم بحيث يتم استيعاب البحوث الحديثة التي ينجزها أعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر من قبل الطلبة عبر العمل المختبري.

٤. الإستعمال الأمثل للمنشآت والبنى التحتية التي يتم تأسيسها/ ونصبها من خلال الموارد والخطط الوطنية المختلفة (على سبيل المثال دوائر البحث والتطوير في مؤسسة قطر).

الملف البحثي: زيادة التمويل الخارجي للبحث العلمي

رغم أن مستوى مشاركة جامعة قطر في التمويل التنافسي ممتاز للغاية، إلا أن هناك حاجة لبذل جهد أكبر لتقديم مقترحات بحثية على درجة عالية من الجودة تضاهي التنافس المتزايد من المؤسسات الأكاديمية الأخرى. ولسوف يقوم مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث بإشراك أعضاء هيئة التدريس في ورش عمل كتابة المقترحات البحثية مع متابعة كافية لضمان تقديم مقترحات مركزة ومُحْكمة وعلى درجة عالية من التنافسية. كما ينبغي أيضا استكشاف سبل إضافية أخرى بهدف تحسين نوعية المقترحات االمقدمة وزيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس المشاركين . كما أن توسيع نطاق عمل "مكتب البحث" ليكون آلية دعم فعالة في تقديم مقترحات بحثية فائقة الجودة سوف يؤدي الى تحسين الجودة والتنافسية. ويجب أن يكون من بين الأهداف المرجوة خلق بيئة إيجابية وداعمة بصورة كبيرة لتقديم المقترحات البحثية في التخصصات/ والكليات التي تقدم مقترحات بحثية أقل أو مقترحات بحثية تتميز بنسب نجاح أقل من الكليات الأخرى. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون من بين الأولويات استهداف وتدريب أعضاء هيئة التدريس الشباب على كتابة وتقديم المقترحات البحثية المختلفة.

دعم البحث العلمي: ضمان الدعم الكافي وبث ثقافة بحثية ودية

يتطلب إجراء البحث العلمي بطريقة كفوءة عددا من مكاتب الدعم من بينها مكتب للمشاريع الممولة يتسم بدرجة عالية من الفعالية والتنسيق، ودائرة مشتريات كفوءة، ودائرة للشؤون المالية والموارد البشرية والمنشآت. ويجب أن تكون هذه المكاتب قادرة على العمل بشكل جماعي لتوفر أفضل دعم ممكن لأعضاء هيئة التدريس. ويجب أن تكون الإجراءات سلسة لضمان الفعالية وتوفير الدعم الأمثل الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية وتوفير آليات فاعلة ومتاحة لاستبقاء أعضاء هيئة التدريس الموهوبين. ويجب أن يسعى مكتب الدعم لتحقيق أعلى مستوى من الخدمة لإعضاء هيئة التدريس. وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري تطبيق نظام للتقدير يصبح جزءا من النظام الإعتيادي للعاملين في المكاتب ذات العلاقة. ومن المهم جدا أن تطور جامعة قطرآليات مشابهة لتلك الموجودة في الجامعات المشابهة لاستقطاب وتوظيف واستبقاء أعضاء هيئة التدريس البارزين، مع ضمان أن تصبح الجامعة بالنسبة لهم 'بيتا' وليس محطة انتقالية للوظيفة المقبلة.

الرعاية: زيادة دعم البحث العلمي من الممولين والشركاء

يمكن لجامعة قطر أن تستفيد بشكل

كبير من بذل جهد جماعي منسق في جذب تمويل أكثر من قبل الجهات الممولة أو الشركاء. إن وجود آلية منظمة على مستوى الجامعة لهذا الغرض سوف تمثل قيمة مضافة لجهود الكليات / المراكز / الأفراد لسد احتياجاتها. لذلك فان من مصلحة الجامعة على المدى البعيد أن تطور مثل هذه الآلية من خلال عدد من الخريجين السابقين ومكتب للتطوير يعمل بالتنسيق مع الإدارة المركزية العليا، ومكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث والكليات. تقوم هذه الوحدة، التي يفضل أن يكون مقرها في مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث، بتحديد احتياجات البحث المستقبلية وتبحث عن الموارد المناسبة للتمويل المتنوع والذي يتراوح من دعم برنامج ما إلى إنشاء كراسي أستاذية للبرامج المختلفة. ومن الواضح، أن يتم التركيز على إنشاء كراسي علمية في مجالات الأولويات البحثية / الموضوعات الرئيسية والفرعية. ويجب أيضا أن تنظم جامعة قطر لقاء مع الجهات الممولة/ الشركاء لإطلاعهم على الأبحاث التي يتم إجراءها من خلال الدعم المقدم من قبلهم وتعبيرا عن تثمين مساهماتهم في الارتقاء ببرامج جامعة قطر.

تأسيس واحة البحوث في جامعة قطر

يجب أن يكون بين من الأهداف الفعلية، على المدى القريب و البعيد، وجود تمثيل للقطاع الصناعي في الحرم الجامعي. فوجود عدد من المبادرات النموذجية التي تضم شركاء الصناعة البارزين ممن لديهم فروع فاعلة للبحث والتطوير في الحرم الجامعي، سيكون نموذجا لجذب المزيد من المؤسسات الحكومية والتجارية لإقامة قاعدة لها في الجامعة. ولسوف يؤدي التوسع التدريجي لهذه الفعاليات إلى إنشاء "واحة للبحوث" تتحول الى قاعدة نابضة للبحوث التجريبية/ التجارية وأرضا خصبة لإعضاء هيئة التدريس والطلاب للمشاركة في بحوث تطبيقية متقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المكان سوف يمثل أيضا قاعدة لنقل المعرفة إلى القطاع الصناعي والمجتمع والطلاب. يحتاج مثل هذا الجهد الى تخطيط دقيق وخلق بيئة حاضنة للشركاء من القطاع الصناعي، وتخصيص دعم مالي مناسب للبنية التحتية والموارد ووحدة متخصصة بنقل التكنولوجيا. وعلى نحو مواز لهذا الجهد، ثمة حاجة لزيادة قدرة وكفاءة وحدة الملكية الفكرية كي تكون جاهزة للمستوى المتزايد في مجالات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. ويجب أن يتم تنسيق هذه الجهود مع الوحدات المشابهة في مؤسسة قطر، تجنبا للتكرار وخلق بيئة من التعاون الإيجابي.

الشراكات الخارجية: التعاون المتنامي مع المؤسسات البحثية خارج جامعة قطر

هناك إمكانية هائلة لتعزيز التعاون البحثي مع مختلف مراكز البحث العلمي الوطنية والمختبرات الحكومية، والعديد من المؤسسات التعليمية داخل قطر. تستطيع جامعة قطر تحقيق مكاسب كبيرة من الإستفادة من البنى التحتية والموارد والعلاقات في هذه المؤسسات، في حين تمثل الخبرات المتوفرة في الجامعة قيمة إضافية لهذه المؤسسات . إن الطبيعة التعاونية والتكاملية لهذه العلاقة المتنامية سوف تكون مفيدة جدا لإعضاء هيئة التدريس والطلاب والمتدربين في جامعة قطر لأن ذلك سوف يوفر مجالا للبحث العلمي لم يتم استغلاله كما يجب حتى الآن. ويمكن لمكتب نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي، من خلال الأنشطة المتوسعة، تنسيق الجهود لضمان مشاركة الطرفين.

رأس المال البشري: زيادة إستراتيجية في الكتلة الحرجة للخبرات وتمييز الإنتاجية البحثية

من بين المتطلبات الأساسية اللازمة لتعزيز الملف البحثي للجامعة في القريب العاجل زيادة الكتلة الحرجة للخبرات في مجالات الأولويات البحثية وإيجاد التمويل اللازم للتوظيف وللمنح البحثية المبدئية. فمن الضروري القيام بعملية التوظيف في المراحل الأولى من تطبيق خطة البحث لضمان وجود الخبرة اللازمة لتطبيق ناجع في نهاية المطاف (وألا يترك الأمر الى النهاية). ويجب أن يكون تعيين أعضاء هيئة التدريس جهدا يتم تنسيقه في جميع أرجاء الجامعة لتقوية العوامل البينية وزيادة التعيينات المشتركة عبر الكليات. وبينما يجب أن يتم توجيه الجهد المتعلق بالتعيينات المستقبلية لأعضاء هيئة التدريس نحو اختيار أعضاء هيئة تدريس من ذوي الملفات البحثية ذات المستوى العالمي، إلا أنه لابد أن يكون هناك أيضا تركيز كبير على جذبهم لقطر والإبقاء عليهم. كما يجب أن يكون من بين الأولويات أيضا الاستفادة من المواهب المحلية إلى أقصى درجة ممكنة. وتتمثل المرحلة اللاحقة في تبني إستراتيجية "التعيين الجماعي التخصصي" لتكوين مجموعات بحثية في مجالات الأولويات/الموضوعات البحثية، على النحو الذي يوحي بأهميتها اللازمة بالنسبة لجامعة قطر ولدولة قطر ومواطنيها. وهذا النهج مجرب في تأسيس مراكز بحثية ذات خبرات متنوعة ومتكاملة في الوقت نفسه. وسوف تضمن هذه المقاربة الجمعية إنتاجية أكبر واحتمال أقل في فشل/انهيار البرنامج في حالة قيام أحد الشخصيات الأساسية بترك المجموعة.

ومن الضروري تبني آليات متنوعة لتحفيز البحث العلمي وخاصة أثناء المرحلة المبدئية من توسع البحث داخل الجامعة. تظهرهذه الحوافز تقدير الجامعة للعمل الجيد والتزامها بتقدير/دعم من يبذلون جهدا إضافيا للوصول بالجامعة إلى دائرة الضوء. وتضم الحوافز الممكنة مكافئات شخصية، مبادرات مثل المنح البحثية الأولية لإعضاء هيئة التدريس، منح لطلبة الدراسات العليا وتعيين باحثين مساعدين (ما بعد الدكتوراه) لأعضاء هيئة التدريس ، وأنواعا أخرى مماثلة من الدعم الذي يمكن أن يشجع البحث العلمي. ويمكن أيضا لجامعة قطر أن تستفيد من تجارب كوريا الجنوبية أو سنغافورة أو ماليزيا حيث تتم دعوة أعضاء هيئة تدريس مبرزين لتأسيس برامج بالتعاون مع الكفاءات المحلية إذ يبقون معهم لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى أربع شهور كل عام لمدة ثلاث سنوات على الأقل حتى يحقق البرنامج الجديد الإستقرار والاستدامة الذاتية. وأثناء تطوير آليات لتحفيز البحث العلمي، لابد من مراعاة أن يكون هناك آليات مماثلة/موازية لأعضاء هيئة التدريس المنشغلين بساعات تدريس كثيرة بما يضمن أهمية المسارين بشكل واضح كما يتم التأكيد على تكاملهما.

انخراط وإشراك طلبة الجامعة: الإدماج السلس للبحث العلمي في التعليم الجامعي

يجب أن يكون الطلبة أكثر المستفيدين من تطوير البحث العلمي في الحرم الجامعي، وخصوصا طلبة المراحل الأولى من التعليم الجامعي. إن البرامج التي تهدف إلى بدء مشاركة هؤلاء الطلبة في البحث وزيادة مشاركتهم لاحقا (أي التعلم المستند على حب الإطلاع) يجب أن تصمم وتقدم لهم بعناية. ولسوف تمثل عملية تأسيس/تقوية مسارات بحثية خاصة بطلبة الدراسات الأولية متوائمة مع "برامج الشرف" بداية مثالية لجعل البحث العلمي جزءا من التعليم في جامعة قطر. إن إرساء قواعد هذا التقليد ودمج التعليم الجامعي الأولي مع تجارب حل المشاكل بشكل مباشر سوف يحفز روح الإبداع بين الطلبة ويحسن تعليمهم. وتقوم المؤسسات التعليمية المتميزة حول العالم بموائمة

برامجها التعليمية في المراحل الجامعية الأولى مع برامجها البحثية من خلال شبكة من المرشدين الجامعيين والباحثين البارزين الذين يمثلون قدوة للطلبة. وبينما تجتذب/تحسن هذه المقاربةالموهبة بين طلبة المراحل الجامعية الأولى، فإنها أيضا تخلق وعيا بين الطلبة فيما يخص البحث العلمي داخل الجامعة وتساعد على إظهار قيمتها للمجتمع. كما تعمل هذه المقاربة على توجيه الطلبة المتميزين إلى برنامج الدراسات العليا. وبشكل مبدئي، لابد لجامعة قطر أن تبدأ هذه الفكرة كمشروع تجريبي خلال السنة الأولى من التطبيق في كل الكليات، يضم بين ١٠–٢٠ طالبا كحد أقصى في كل كلية (اعتمادا على عدد الطلاب في كل كلية) من خلال برنامج جيد التخطيط شاركت كل الكليات في إعداده مع الاستعانة بالتوجيه/الدعم من مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث وبرعاية مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية.

التعليم في مرحلة الدراسات العليا والتدريب في مرحلة ما بعد الدكتوراه

البحث العلمي والتعليم في مرحلة الدراسات العليا مترابطان على نحو دقيق ويدعم كل منهما الآخر. فتقدم البحث العلمي يتطلب إعادة تنظيم برنامج التعليم في مرحلة الدراسات العليا بعناية وبالتشاور مع الكليات والوحدات البحثية المختلفة تحت قيادة مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية. ومن الأمور التي تستحق المناقشة: تأسيس كلية للدراسات العليا، رفع مستويات درجات الماجستير والدكتوراه، سلسلة من الحلقات الدراسية المتخصصة عالية المستوى، تطوير طلاب الدراسات العليا، الخ. ولابد أن يكون الهدف هو تحقيق التميز لبرنامج الدراسات العليا بما يخلق تميزا لجامعة قطر وينتج خريجين يتم قبولهم بسرعة أو السعي إليهم على المستوى الدولي.

ويجب أيضا إستعمال نهج مماثل لطلبة ما بعد الدكتوراه بجامعة قطر حتى يتلقون تدريبا متعدد الأبعاد ويفوق التوقع الأساسي لأن يكونوا متمكنين في مجال البحث العلمي. وعلى غرار طلبة الدراسات العليا، فإن تنسيق الجهود بين كل الكليات ووحدات البحث العلمي بالجامعة سوف يكون أمرا ضروريا لتحقيق هذا الهدف لطلبة ما بعد الدكتوراه.

التقييم ومعايير النجاح والمساءلة

يتطلب تطوير وتطبيق أي سياسة لتحسين البحث العلمي تحديدا واضحا للمعايير التي يقاس بها النجاح النهائي حتى يبقى الأمر واضحا قدر تعلق الأمر بما هو متوقع من أعضاء هيئة التدريس. فبينما ترسخ هذه المعايير مفهوم المساءلة، فأنها يمكن أن تمثل أيضا أساسا لتطوير مناهج تقويم سليمة. ولكل من الإجراءات التي تم تناولها في الفقرات السابقة يجب تطوير ما يلي وذلك بالتشاور الوثيق مع كل الوحدات المعنية:

١. توجيهات واضحة عن تطلعات البحث العلمي،

٢. عمليات لتطبيق خطة عمل لكل موضوع في المجالات الأربعة،

٣. النتائج النهائية المحتملة في كل موضوع وفي مجالات الأولوية،

٤. طرق التقييم تقدم/نجاح البحث العلمي (بما في ذلك معاملات القياس).

والعامل الأساسي في العملية كلها هو المشاركة النشطة لكل الأطراف المعنية بحيث يدرك الجميع بوضوح التطلعات البحثية ودورهم فيها، وبالتالي يعملون على تحقيق الأهداف المتجددة للبحث العلمي في جامعة قطر.

التمويل الداخلي للبحث العلمي

يحتاج نموذج "التمويل الداخلي" للبحث العلمي إلى تقييم واقعي ودقيق مصحوب بفحص جاد. ويجب توجيه التمويل الداخلي بالدرجة الأولى نحو تطوير البحث العلمي، وهذا يشمل (ولا يقتصرعلى):

١. تشجيع المشاريع الجديدة،

٢. دعم الأفكار المبتكرة والإبداء،

٣. تحفيزالبحث في التخصصات ضعيفة التمثيل في الجامعة،

٤. إدامة وإيجاد وتحسين الموارد والبنية التحتية الضرورية لمنظومة البحث العلمي.

من المنطقي توفيرتمويل لفترة زمنية محددة لإطلاق برامج بحث جديدة وإتاحة تمويل داخلي جزئي لديمومة البرامج البحثية المتنوعة. غير أن توفير دعم كامل لفترات أطول (أكثر من ٢ – ٣ سنوات) سيؤثر سلبا على الروح التنافسية عموما وسيصيب البرامج بنوع من الفتور. ومن هذا المنطلق لابد أن ترتبط ديمومة البرنامج البحثي بتنامي صحي من خلال المنح الخارجية. ويمثل هذا الأمر اختبارا حقيقيا لأهمية البرنامج ومدى نجاحه. والنقاش الجاد بين كبار مسؤولي الجامعة حول هذا الموضوع ضروري للغاية لإصدار توجيهات إرشادية ضرورية للإستعمال الكفء والمؤثر للتمويل الداخلي لدعم وتحفيز البحث.

إيصال البحث

جامعة قطر هي الجامعة الوطنية الأولى في قطر، لذلك فأن عليها التزامات نحو المجتمع والشركاء والجهات الراعية المختلفة والهيئات الممولة. والجزء الأكبر من البحث الذي يُنجز في جامعة قطر يهدف إلى خير المجتمع المحلي/الإقليمي.

والبحث العلمي موجه نحو تأسيس اقتصاد قطري قائم على المعرفة، وتقديم مخرجات لها تأثيرها على المجتمع. وإيصال هذه الرسالة بطريقة بسيطة وفعالة أمر مهم لصورة جامعة قطر ووجودها ونموها المستدام؛ في الواقع إنها مسؤولية تتحملها جامعة قطر تجاه المجتمع. ومن هذا المنطلق، يجب تنشيط آلية لتوصيل رسالة البحث العلمي في جامعة قطر إلى كل الأطراف المعنية حتى يعي المجتمع دورنا وأهميتنا، وليصبحوا عونا لنا في سعينا الدؤوب من أجل الامتياز.

خلق خبرات وطنية للإبداع والإكتشاف المستقبليين

في الوقت الذي تتجه فيه جامعة قطر كيما تصبح جامعة تركز على البحث العلمي في المستقبل القريب، يصبح امرا ضروريا أن تتحول في الوقت نفسه الى مزود رئيسي للقوة العاملة الماهرة في دولة قطر والمنطقة بأجمعها. لذلك فأن الجامعة يجب أن تطور ملفا بحثيا متطورا وتعمل على إدامته خلال السنوات القادمة. أن البروز العالمي للجامعة وموقعها بين جامعات العالم نتيجة لهذا الجهد البحثي سوف يجذب من دون شك الشباب من المواطنين الى جامعة قطر بإعتبارها خيارهم الأول للحصول على تعليم مبني على البحث القائم على الإبداع والإكتشاف أكثر من أي مؤسسة تعليمية أخرى في الدولة. ومن بين النواتج المهمة لهذا الجهد هو زيادة مشاركة الخبرات الوطنية في تقدم المجتمع المحلي والمؤسسات الصناعية والتربوية والبحثية. أن على جامعة قطر أن تكون الجهة الأساسية في خلق الكفاءات ومصدر الخبرات المستقبلية الكفوءة في كافة التخصصات الهامة في دولة قطر والمنطقة والمجهز الرئسي لقادة الإبداع والإكتشاف من بين المواطنين القطريين.

ج

الأدوار المتوقعة من وحدات الجامعة المختلفة

سوف يتم تحديد أدوار الوحدات والمجموعات الإدارية في وثيقة أكثر تفصيلا، وسوف نقتصر هنا على الخطوط الإرشادية العامة فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليا.

دور إدارة الجامعة (الرئيس والوحدات الأكاديمية)

تقوم الإدارة العليا لجامعة قطر بالإشراف الإداري العام على المنظومة البحثية للجامعة من خلال التواصل المستمر مع مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث. كما ستوفر الإدارة الوسائل والآليات لتعزيز ورعاية وإدامة البحث ضمن كل النواحي المختلفة للجامعة بما يخدم مهمة الجامعة ورؤيتها بأفضل طريقة ممكنة. وسوف تقوم الجامعة أيضا بإعلام مجلس أمناء الجامعة، والشركاء، والجهات الراعية، والمؤسسات الوطنية والمجتمع بالإنجازات البحثية المهمة وتأثيرها على التعلم، والدعوة إلى استثمار أكبر في جامعة قطر لتأخذ مكانتها كمؤسسة بحثية وتعليمية رائدة في المنطقة. وسوف تعمل إدارة الجامعة عن قرب مع نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث ومع الكليات لتشجيع التعيين الاستراتيجي لأعضاء هيئة تدريس في مجالات الأولوية الأربعة والمحددة في خارطة الطريق البحثية لجامعة قطر. وسوف تقوم الوحدة الأكاديمية بوضع وتطبيق برامج جديدة تعرفهم على البحث العلمي القائم على حب الإستطلاع. وسوف تقوم الإدارة أيضا بتحديد العوائق او الحواجز التي تؤثر سلبا على البحث العلمي (على سبيل المثال, المشتريات، التوظيف، الموارد البشرية، الخ.) وسوف تقوم بالتعامل معها في الحال لتسهيل البحث.

دور نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث

يشرف نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث على المنظومة البحثية في جامعة قطر ويقدم الرؤية والدعم اللازمين لتوجيه البحث العلمي لأغراض التعليم والنمو والاكتشاف وريادة الأعمال التجارية. ونائب رئيس الجامعة لشؤون البحث هو المتحدث الرئيسي بإسم البحث العلمي في جامعة قطر، وسوف يقوم مع مساعديه بالعمل على تقدم الوحدات البحثية المختلفة ودمجها في البيئة العامة للتعليم/التدريب. وثمة بيان موسع لدور مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث ومسؤولياته على هيئة ملحق في نهاية هذه الوثيقة.

دور الكليات

سوف تؤدي الكليات في جامعة قطر دورا رئيسيا في الارتقاء بخطة البحث العلمي خلال السنوات القادمة. وبينما تستثمر الكليات في مجالات تخصصية معينة (طبقا لاحتياجات الكلية)، إلا أنها في الوقت نفسه، سوف تبذل كل جهد ممكن لكي تتطابق برامجها البحثية مع مجالات الأولوية البحثية الأربعة والتي تضم ثلاثة عشر موضوعا للبحث البيني فيما بينها في المستقبل. ولسوف يكون هذا العمل المشترك أساسا للتعاون في البحث العلمي بين الكليات ووسيلة فعالة في جذب تمويل أكبر من المصادر المختلفة بما فيها مؤسسة قطر وشركاء الصناعة. وسوف تشكل الكليات فريقا من الباحثين المبرزين للعمل كمرشدين أكاديميين يعملون على انخراط طلبة الدراسات الأولية في البحث العلمي الجاري، وسوف تخلق أيضا مسارات بحثية لطلبة برامج الشرف. وسوف تعمل الكليات عن قرب مع مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث في وضع برامج ابتكارية/إبداعية للتعلم تنطوي على ممارسة عملية مباشرة للبحث العلمي. وسوف يتم طرح هذه البرامج بشكل تدريجي لخلق بيئة نشطة للتعلم. علاوة على ذلك، سوف تقوم كل كلية بالتعيين الاستراتيجي لأعضاء هيئة تدريس في مجالات الأولوية الأربعة مع التركيز على الملف البحثي للمرشحين كما توفر الإرشاد الأكاديمي والدعم لأعضاء هيئة التدريس الجدد.

دور المراكز والمعاهد

من المؤمل أن تقوم المراكز والمعاهد بما يلي:

١. تستمر في العمل كمراكز إبداع تقوم ببحث علمي رفيع المستوى كل في مجاله. وسوف يعمل كل مركز على زيادة حضوره من خلال مخرجات فعلية مهمة للمجتمع والمنطقة،

٢. توفر بيئة بحثية منفتحة تقوم على التعاون والدعم لأعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر،

٣. يجب أن تكون التعيينات المشتركة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر والعكس صحيح بالنسبة للباحثين في المراكز/المعاهد هي التقليد السائد؛ وفي هذا الخصوص، لابد من التأسيس لعملية محكمّة ذات تعليمات/تطلعات واضحة لضمان تأدية هذه التعيينات المشتركة لدورها المكمل،

٤. أن تكون مصادر للتمويل الخارجي المتزايد لجامعة قطر لأن الهيئات الممولة تدرك عندها أن جامعة قطر تقدم بحثا علميا عالي الجودة نظرا لوجود هذه الوحدات المتخصصة،

٥. تقوم بجذب وتدريب الطلبة في المراحل الجامعية الأولى، والدراسات العليا وكذلك المتدربين في مرحلة ما بعد الدكتوراه في مجالات تخصصهم.

دور أعضاء هيئة التدريس والعاملين

سوف يشارك أعضاء هيئة التدريس والعاملين في المسار البحثي بجامعة قطر بفاعلية في أنشطة دعم البحث ويتحينون الفرص باستمرار لاستحداث مشروعات بحثية في مجالات خبرتهم سواء بشكل فردي أو بالتعاون مع باحثين آخرين. وسوف يعمل

أعضاء هيئة التدريس والعاملين ومتدربي ما بعد الدكتوراه بالتعاون مع مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث لإستغلال الإمكانيات المتاحة في كتابة وتقديم طلبات المنح لإغراض التمويل الداخلي وكذلك التمويل الخارجي التنافسي، وحضور ورش عمل كتابة المقترحات وجلسات الإرشاد الجامعي التي سوف تعزز قدراتهم. وسوف يكون أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة ومكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث والمراكز/المعاهد شركاء في برامج تعليمية تركز على البحث العلمي وفي نشر نتائج البحث العلمي داخل وخارج الجامعة. ومن المتوقع أن تكون هناك نسبة من أعضاء هيئة التدريس ممن يمثل التدريس بالنسبة لهم الوظيفة الرئيسية. ولسوف يتم إشراك هؤلاء الأعضاء (في مسار التدريس) من وقت لآخر في المشروعات البحثية الجارية من أجل الإستفادة من قدراتهم وكذلك لغرض نشر مخرجات البحث العلمي بين الطلاب في المراحل الأولى من التعليم الجامعي.

دور الطلبة والمتدربين

سوف يبادر الطلبة في المراحل الأولى من التعليم الجامعي (والمقصود هنا مجموعة محددة مسبقا من الطلبة تم اختيارهم من خلال عملية تأهيل وهم يدرسون المسار البحثي باعتباره جزءا من المناهج التي يدرسونها) فضلا عن طلبة الدراسات العليا ومتدربو ما بعد الدكتوراه في البحث عن فرص للبحث العلمي وبذل ما في وسعهم لدمجها في مناهجهم الدراسية، ويتواصلون مع أعضاء هيئة التدريس ووحدات البحث العلمي المختلفة داخل الجامعة للعثور على فرص تسمح لهم بالمشاركة في البحث العلمي، والحصول على تدريب عملي في تقنيات البحث وإدراك أهمية البحث العلمي في تحقيق الرفاهية للبشر ولبيئاتهم.

د

المخرجات المتوقعة

بينما سيتم تحديد مخرجات محددة لكل إجراء من الإجراءات المذكورة في القسم "ب" في خطة تنفيذية على مستوى الجامعة يتفق عليها ويُشارك في تطويرها مختلف قطاعات الجامعة، إلا أنه يمكن تلخيص المخرجات العامة المتوقعة على النحو التالي:

١. تطمح جامعة قطر أن تكون القائد الإقليمي في البحث العلمي والتعليم. ومن المؤكد أن هذه الإجراءات سوف توجه الجامعة نحو السير قدما في هذا الاتجاه وستعزز صورتها محليا وإقليميا وعالميا.

٢. يعزز الإنجاز البحثي المتنامي عملية التفوق الأكاديمي؛ وسيتم تدريجيا خلق بيئة تعليمية نشطة جاذبة تستند على حب الإستطلاع تعود بالنفع والفائدة على كل من الطلاب والمتدربين وأعضاء هيئة التدريس.

٣. يسمح التفاعل/التعاون المتزايدان بين مختلف الوحدات داخل جامعة قطر – وبالتنسيق مع المؤسسات الرئيسة الأخرى في دولة قطر (بشكل تدريجي) بالإستغلال الأفضل لقدرات الجامعة، وإجراء بحوث نوعية مرموقة تنشر نتائجها في مجلات علمية محكمة ذات معامل تأثير عال، وزيادة التمويل الخارجي بصورة كبيرة، وشراكة صناعية هادفة، والمضي قدما نحو بيئة تقوم على الابتكار، وتدعم نمو البحوث الأساسية والتطبيقية/المؤثرة وتشجع ريادة الأعمال التجارية.

٤. ستتحول الجامعة إلى أنموذج يحتذى به في دولة قطر ومؤسسة رائدة في المنطقة لها إسهاماتها الواضحة في المجتمع القطري: فهناك مستوى أعلى من التعليم بشكل واضح، وملف بحثي رصين، ومخرجات بحثية تعود بالنفع على دولة قطر والعالم أجمع، فضلا عن أساس أكاديمي متين يستقطب علماء دوليين للعمل بجامعة قطر وذلك لأغراض التفاعل والتعاون المثمر.

ملحق ا

- يطمح مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث للقيام بالأدوار والمسؤوليات رفيعة المستوى التالية:
- تشجيع القيام بإجراء ونشر وتطبيق بحث علمي هادف وهام يقوم به كل من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب.
- إقامة علاقات تعاون مثمرة مع كافة الوحدات الأكاديمية وغيرها من مختلف الوحدات داخل الجامعة ممن تتشارك في أهداف بحثية مشابهة.
- تطوير مقاربات وموارد لديمومة البنية التحية للبحث العلمي وتحسينها تسهيلا للقيام ببحث علمي فائق الجودة.
- تشجيع تطوير مشروعات بحثية مشتركة بينية بين المؤسسات المختلفة داخل جامعة قطر.
- الإشراف على عملية مراجعة المقترحات البحثية والتفاوض بشأن المبالغ الممنوحة، وتنسيق العمليات المتعلقة بالمنح والمكافآت الداخلية.
- التواصل مع إدارة الكليات والمراكز/ المعاهد وأعضاء هيئة التدريس بشأن المسائل المتعلقة بالبحث العلمي عبر الحوار المستمر.
- صياغة السياسات والإجراءات المناسبة اللازمة لضمان التطبيق الفعال لرؤية البحث العلمي.
- التأكد من تطبيق لوائح وقوانين جامعة قطر المتعلقة بمعايير البحث العلمي وتمويله.
- التأكد من احترام أخلاقيات البحث العلمي والطريقة التي يتم فيها توثيقه والإشراف على لجنة أخلاقيات البحث العلمي.
- الإشراف على مكتب السلامة الحيوية والذي يضم لجنة أخلاقيات البحث العلمي للحيوان ولجنة المخاطر البيولوجية وغيرها من الهيئات المثيلة.
- تقديم الاستشارة بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس من الذين يمكنهم الإسهام في تحسين الأنشطة البحثية في جامعة قطر.

- تقديم تقارير خاصة لمكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية بشأن الأمور البحثية والمشاكل المهمة المتعلقة بالبحث العلمي.
- الإشراف على تحقيق التوافق بين جوانب القوة البحثية لجامعة قطر ومنشآتها ورصيدها البشري وإحتياجات المجتمع.
- بناء وتقوية الروابط بين الجامعة وكياناتها الخارجية والقيام بدور حلقة الوصل التي تربط بين المجتمع وأعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر في الأمور المتعلقة بالبحث العلمي.
- التواصل مع شركاء البحث المحتملين والشركاء الآخرين في البلاد.
- تشخيص المشاكل التقنية في عالم الأعمال والقطاع الخاص التي يمكن أن تستفيد من خدمات البحث التطبيقي والاستشارات الفنية، وإمكانية استفادتها من الخبرات التقنية والمرافق في جامعة قطر.
- تقييم فعالية النشاط الأكاديمي للجامعة الذي يدعمه مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث بالتمويل وغيره من الخدمات الأخرى.
- تقييم كفاءة الواجبات والإجراءات داخل مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث.
- تقديم الدعم الكافي لأعضاء هيئة التدريس في مرحلتي ما قبل وبعد الحصول على المنح.
- العمل مع مكاتب الدعم الأخرى ذات الصلة بالبحث العلمي للتأكد من أن احتياجات أعضاء هيئة التدريس ومتطلباتهم تلقى الاهتمام اللازم.
- توفير مبادرات دعم تدفع أعضاء هيئة التدريس نحو التميز.